

[سورة إبراهيم : ١٠] فالرسل بادعائهم النبوة بدوا في نظر أقوامهم وكأنهم قد سلخوا أنفسهم من جنس البشر الذي ينتمون إليه معا ، وادعوا أمرا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر ، ولما كان الأمر كذلك أخرج اللفظ مخرجه حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعى خلافه (٣١) .

وهنا تأتي الشبهة في الآية التالية التي جاءت على السنة الرسل ردا على مقولة الكفار السابقة وهي قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ [سورة إبراهيم : ١١] فكون الرسل بشرا أمر معلوم ، وهم أنفسهم يسلمون به ، فما باله إذن يصاغ في أسلوب النفي والاستثناء مع أنه ليس مجهولا ولا منزلا منزله ؟

دفع عبدالقاهر هذه الشبهة دفعا مقنعا ينبىء عن فهم عميق للنفس البشرية ونفاذ إلى أغوارها وأسرارها ، وخلاصة الأمر في رأيه أن صوغ الآية على هذا النسق لا يعدو أن يكون متابعة ظاهرية لما ادعاه الكفار أو مجازاة لكلامهم من أجل التمكن منه وقهره بالحجة « لأن من حكم من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه ، أن يعيد كلام الخصم على وجهه ، ويحيى به على هيئته ويحكيه كما هو . فإذا قلت للرجل : أنت من شأنك كيت وكيت » . قال : « نعم أنا من شأنى كيت وكيت ، ولكن لا ضير على ولا يلزمنى من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم » فالرسل صلوات الله عليهم كأنهم قالوا : إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم كما قلتم ، لسنا ننكر ذلك ولا نجهله ، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكون الله تعالى قد من علينا وأكرمنا بالرسالة (٣٢) وبهذا يظل الفرق في الاستعمال بين كلا الأسلوبين المفيدين للاختصاص والقصر قائما .

أمر آخر يتعلق بـ « إنما » أشار إليه عبدالقاهر ، وهو أن أقوى استعمالاتها وأكثرها علوقا بالقلب حين لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [سورة الرعد :

(٣١) انظر دلائل الإعجاز ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٣٢) دلائل الإعجاز ص ٣٣٣ .